الاقتصادية الصباح
العدد 1681 - السنة السادسة
الاحد 1 ذي الحجة 1434 - الموافق 6 اكتوبر 2013
Sunday 6 October 2013 - No.1681 - 6th Year

برميل النفط الكويتي يرتفع 15 سنتا ليستقر عند مستوى 105.64 دولارات

الكويت – «كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 15 سنتا ليستقر عند مستوى 105.64 دولارات للبرميل في تداولات أمس الجمعة مقارنة بـ105.49 دولارات للبرميل في تداولات اول من أمس.

وسجلت أسعار النفط الخام في اسواق النفط العالمية أول مكاسبها الأسبوعية خلال ثلاثة اسابيع مع توقف نصف انتاج الخام من خليج المكسيك الأمريكي أمس بسبب اقتراب العاصفة كارين.

وحد من مكاسب النفط أمس استمرار توقف انشطة حكومية أمريكية وسط قلق المستثمرين من أن يخفض ذلك الطلب على الطاقة في أكبر مستهلك للنفط في العالم. وفي بورصة نيويورك التجارية «نايمكس» أغلقت عقود الخام الأمريكي مرتفعة 53 سنتا إلى مستوى 103.84 دولارات للبرميل بعدما ارتفعت في وقت سابق من الجلسة إلى مستوى 104.19 دولارات للبرميل.

المؤشر السعري لم يستطع أن يستمر في الارتفاع الذي حققه في الجلسة الأولى

«بيان»: مؤشرات سوق الكويت سجلت خسائر متباينة خلال الأسبوع الماضي

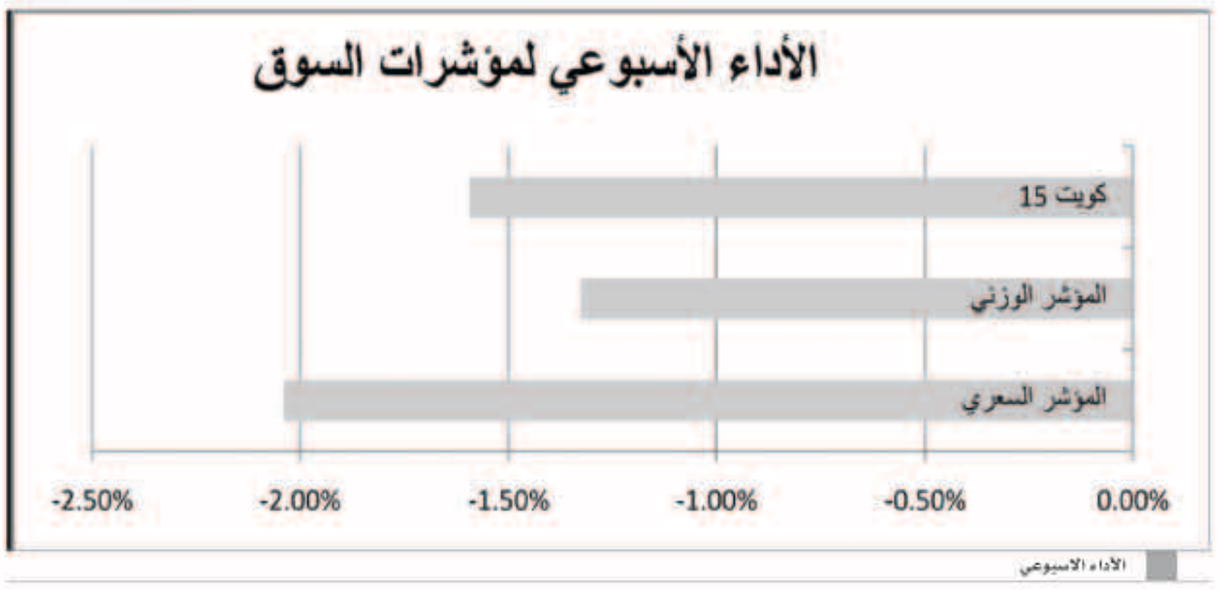

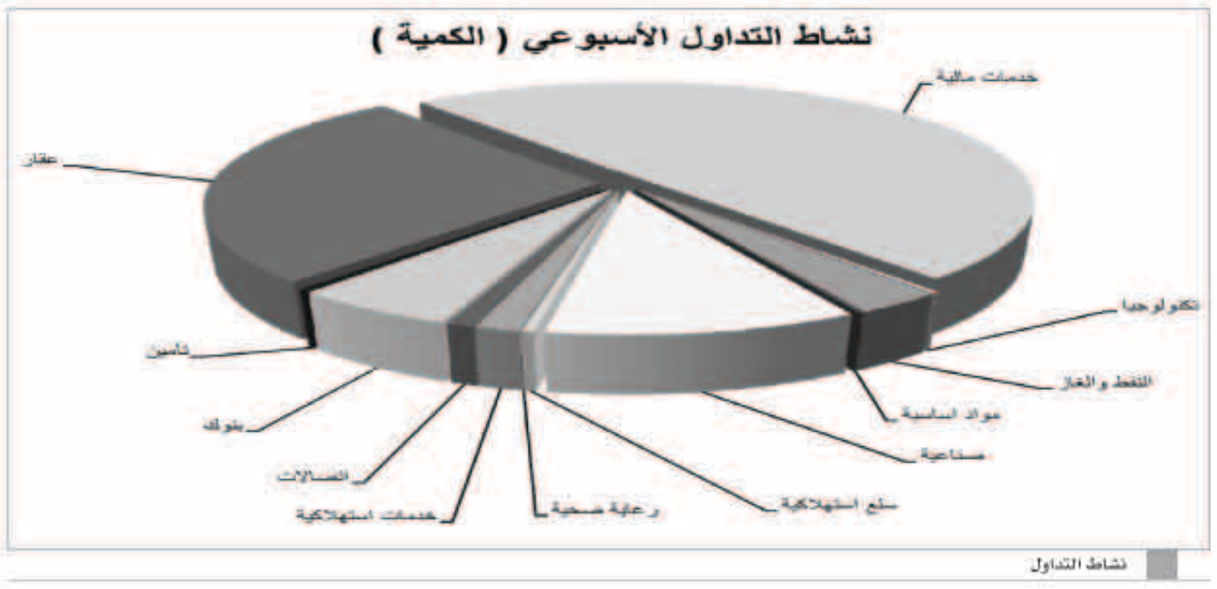

قال تقرير شركة بيان للاستثمار سجلت جميع مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي خسائر متباينة، إذ لم يستطع المؤشر السعري أن يستمر في الارتفاع الذي حققه في الجلسة الأولى من التداول، وأنهى تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء متأثرا بعمليات البيع التي تركزت بشكل واضح على الأسهم الصغيرة، لاسيما في جلسة التداول الأخيرة التي شهدت تراجع المؤشر بشكل كبير، حذا حذوه المؤشرين الوزني وكويت 15 نتيجة للضغوط البيعية القوية بهدف جني الأرباح.

وأضاف التقرير على صعيد الأخبار الاقتصادية، أن الدولة بحاجة إلى احتواء الإنفاق الجاري وبشكل خاص الأجور والمرتبات، وذلك لتوفير مصدات مالية في حالة تعرض أسعار النفط للهبوط، ولمواصلة التوفير توخيا للعدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، متوقعة انخفاض أسعار النفط دون الـ70 دولارا للبرميل، وتجاوز جملة المصروفات العامة قيمة الإيرادات النفطية، وذلك نتيجة للزيادات الحادة في المصروفات الجارية والتي هي في معظمها التزامات يصعب التراجع عنها.

كما أشار البيان إلى أهمية وأولوية التنويع الاقتصادي التي توفر المزيد من فرص العمل للمواطنين من خلال تحسين بيئة العمل وتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنسيق مع القطاع الخاص في إقامة برامج تحسين المهارات وتعزيز جودة التعليم والتدريب المهني للمواطنين، مع ضرورة تطوير التشريعات بما في ذلك قوانين الإفلاس والشفافية والمناقصات العامة والمنافسة.

وتابع بالرغم من أن التقرير السابق لصندوق النقد كان محط جدل عدد من الجهات، إلا أنه مازال ينادي بنفس المطالب التي لطالما تحدثنا عنها في تقاريرنا السابقة؛ ومنها على سبيل المثال إقرار قانون عصري للإفلاس، في بلد تعج بورصته بالشركات المتعثرة منذ العام 2008.

كما صدر خلال الأسبوع الماضي عن مجموعة «زد/يـــن» «Z/YEN»، التي تعد من أكبر معاهد البحوث المالية والتجارية في العاصمة البريطانية لندن، تقريرا عن مؤشر أهم المراكز المالية العالمية «GFCI»، شمل 80 مركزاً ماليا في جميع أنحاء العالم، واعتمد عدداً من معايير التنافسية شملت بيئة الأعمال، العملية الضريبية بنظام ضريبي منخفض وتنافسي، الاستقرار والشفافية، العنصر البشري، البنى التحتية خصوصا المطارات والقطارات، تكنولوجيا الاتصال المعلوماتية، والسمعة من حيث جودة الحياة والسلامة وكذلك الوصول إلى السوق وهو عنصر أساسي. هذا وقد غابت الكويت نهائيا عن هذا المؤشر، على عكس بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي احتلت مواقع الصدارة كأفضل مركز مالي في منطقة الشرق الأوسط وجاءت في مراكز متقدمة عالميا.

الجدير بالذكر أن خروج الكويت من المراكز المالية العالمية، قد جاء نتيجة تعثر تحويل الكويت إلى مركز مالي تجاري منذ فترة طويلة، وهذا ما تحدثنا عنه سابقا وقمنا بتسليط الضوء على أهم العقبات التي تسببت في عرقلة هذا التحول خاصة فيما يتعلق بمبادرة الحكومة وخططها، أو الحراك الاستثماري والاقتصادي الذي يساهم فيه القطاع الخاص، أو بالتشريعات والقوانين التي يسنها مجلس الأمة، والتي من بينها القانون الخاص بجذب رأس المال الأجنبي.

إن أهم المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها من أجل تحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي، هي تمهيد البنية التحتية المالية ، وإعداد هيكل تنظيمي خاص بالبيئة القانونية والتشريعية له دور فاعل في جعل اقتصاد الدولة يتميز بقدرات تنافسية عالية تكون قادرة على جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى السوق المحلية وتوفر الأيدي العاملة المدربة التي تتمتع بالمهارة والقدرات العالية.

وأنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الماضي متكبدا خسائر واضحة لمؤشراته الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري الذي انخفض بشكل لافت متخطيا حاجز 8.000 نقطة هبوطا، نتيجة انتهاء مرحلة إقفالات الربع الثالث مما أدى إلى زيادة حدة البيع العنيفة بهدف جني الأرباح. وبالرغم من ارتفاع المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 في بعض الجلسات خلال الأسبوع متأثرين برغبة المجاميع الاستثمارية وصناديق الاستثمار في تملك العديد من الأسهم القيادية للاستفادة من توزيعاتها النقدية للفترة الثالثة من العام الجاري ومن ثم تعزيز نتائجهم المالية، إلا أنه سرعان ما انعكس اتجاههما الصعودي وأقفلا على انخفاض في نهاية الأسبوع متأثرين بعمليات البيع التي جرت على الأسهم القيادية.

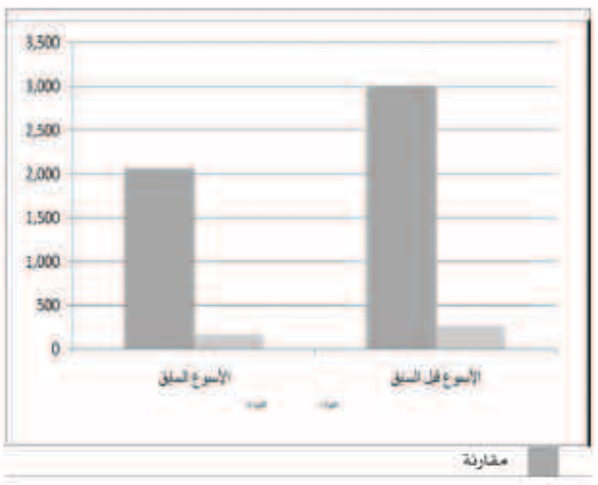

هذا وقد استهل السوق نشاطه بموجة شراء قوية على الأسهم الرخيصة، خصوصا بعد تراجع قيمتها الأسبوع الماضي مما جعل أسعارها مغرية للشراء، بينما سيطر النهج المضاربي بشكل عام على أداء السوق وشمل الأسهم القيادية والرخيصة خلال معظم جلسات الأسبوع. كما سجلت حركة التداول تراجعا واضحا بنهاية الأسبوع الماضي وانخفض معدل السيولة بنسبة 32.91 في المئة ، حيث بدا جليا تأثر المتداولون خلال بعض الجلسات بالأخبار السلبية الناتجة عن فشل مفاوضات ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة منذ 17 عاما مما أثار بعض القلق والمخاوف من انعكاساته على المنطقة.

والجدير بالذكر أن السوق قد شهد عمليات بيع قوية تركزت على الأسهم القيادية والرخيصة، خاصة في الجلسة الأخيرة من الأسبوع، وهو ما أدى إلى تراجع مؤشراته الثلاثة، في حين لم تكن عمليات المضاربة السريعة غائبة في التأثير على مجريات التداول، وهو ما يفسر الأداء المتذبذب الذي سيطر على السوق خلال معظم جلسات الأسبوع.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 28.48 في المئة ، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.83 في المئة ، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 7.69 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.624.64 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 2.04 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 1.33 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 458.72 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.086.69 نقطة، بانخفاض نسبته 1.59 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث تراجع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 32.91 في المئة ليصل إلى 36.44 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 31.50 في المئة ، ليبلغ 412.79 مليون سهم.

و سجلت إحدى عشر من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما كان الارتفاع الوحيد من نصيب مؤشر قطاع التكنولوجيا الذي نما بنسبة 0.84 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 1.064.86 نقطة. من جهة أخرى، جاء قطاع الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث أقفل مؤشره عند 1.041.47 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 4.65 في المئة . تبعه قطاع الاتصالات في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 3.26 في المئة بعد أن أغلق عند 847.71 نقطة. في حين شغل قطاع العقار المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعا بنسبة 2.69 في المئة عند مستوى 1,381.23 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع المواد الأساسية الذي أغلق مؤشره عند 1.124.66 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.88 في المئة.

وشغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.03 مليار سهم شكلت 49.75 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 560.23 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 27.14 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 10.74 في المئة بعد أن وصل إلى 221.65 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 35.70 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 65.06 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 22.59 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 41.16 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 36.69 مليون د.ك. شكلت 20.14 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

أكد أهمية الأمن المعلوماتي في ضوء القرصنة الإلكترونية

مسؤول أمريكي يدعو الكويت إلى المشاركة في قمة الاستثمار أواخر الشهر الجاري

الكويت – «كونا»: دعا وكيل وزارة التجارة الخارجية الامريكية فرانشيسكو سانشيز امس الكويت الى المشاركة في القمة الامريكية الاولى للاستثمار في نهاية الشهر الجاري مؤكدا اهمية الامن المعلوماتي في ضوء القرصنة الالكترونية.

وأعرب سانشيز الذي يزور الكويت على رأس وفد من 12 شركة امريكية في مجال الامن المعلوماتي في مؤتمر صحافي عن تطلعه لمشاركة دولة الكويت في القمة الامريكية الاولى للاستثمار «سيلكيت يو اس ايه» التي ستعقد في واشنطن من 31 اكتوبر الى الاول من نوفمبر.

وقال «اود ان ارى وفدا كبيرا من الكويت يشارك في قمة الاستثمار» موضحا ان القمة تهدف الى تسليط الضوء على المميزات التي تقدمها الولايات المتحدة كوجهة استثمارية واقامة المشاريع التجارية فيها.

واضاف ان القمة ستستقطب شركات من 60 دولة حيث تقدم لهم شركات امريكية من نحو 50 ولاية امريكية عروضا تسويقية واستثمارية متميزة مؤكدا ترحيبه بجميع الفرص الاستثمارية بين واشنطن والكويت.

وحول الفرص التي ستقدم للراغبين في الاستثمار بالولايات المتحدة اوضح انها «تشمل اجواء دولية قيادية ونظاما قانونيا يتسم بالشفافية والصرامة وعمالة منتجة والتعاون مع مؤسسات اكاديمية لتحقيق التطور والابتكار».

وذكر ان «الولايات المتحدة تحتل دائما مراكز ريادية في جميع التصنيفات الدولية سواء كانت من البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي او مجلة «ايكونوميست» الاقتصادية وهي تعد احد افضل الوجهات في العالم لانجاز المشاريع والاعمال».

ومن جانب اخر شدد المسؤول الامريكي على ضرورة توفير الامن المعلوماتي للمؤسسات الحكومة لحمايتها من القرصنة الالكترونية «لاسيما ان الطلب على هذه الخدمات في تزايد ومستوى المنتجات التي ستوفرها الشركات الامريكية متقدم جدا».

ووصف سانشيز اجتماعات الوفد الامريكي في الكويت بانها «ممتازة» قائلا ان الوفد اجتمع مع عدد من الوزراء وكبار المسؤولين في وزارة الكهرباء والماء وشركات النفط فيما التقى ممثلو الشركات الامريكية مع رجال اعمال كويتيين.

واضاف ان الشركات الامريكية المرافقة منها «لوكهيد مارتن» و «داتا لوكر» و «فاير اي» تسعى للحصول على وكيل او تمثيل من دولة الكويت ذي خبرة كبيرة في مجال الامن المعلوماتي والالكتروني مضيفا ان الشركات الامريكية على يقين بان نجاحها في السوق الكويتية يعتمد على تواجدها في هذا السوق المتنامي.

واوضح ان الزيارة تهدف الى تعزيز التعاون الاقتصادي والتسويق للشراكة الاستثمارية المتبادلة بين البلدين مشيرا الى ان الاستثمارات الخارجية الكويتية المباشرة في الولايات المتحدة تحتل المركز الـ13 في قائمة مصادر الاستثمار متسارعة النمو في امريكا.

واعرب المسؤول الامريكي عن تطلعه لزيادة الصادرات الامريكية الى الكويت مشيرا الى ان التبادل التجاري بين البلدين بلغ حوالي 15 مليار دولار في سنة فيما «تصدر الكويت اكثر بكثير مما تستورده من الولايات المتحدة الامريكية».

وعلى صعيد متصل قال سانشيز ان الولايات المتحدة حققت ارتفاعا في اجمالي الصادرات السنوية حيث بلغت 2.2 تريليون دولار لسنة 2012 مقارنة بـ 2.1 تريليون دولار عام 2011 موضحا ان الاحصائيات الرسمية لسنة 2010 اظهرت ان نحو 258 الف شركة امريكية قامت بتصدير منتجاتها الى الخارج وشهد هذا الرقم نموا خلال ثلاث سنوات لاحقة ليصل الى 300 الف شركة.

وعزا المسؤول الامريكي هذا الارتفاع الى «تحسين الانتاجية ما يؤكد امكانية الولايات المتحدة طرح منتجات عالية الجودة بتكلفة انتاج تنافسية عبر تقليل تكلفة الحصول على الطاقة والسعي للتنافس في الاسواق العالمية وليس فقط داخل الحدود الامريكية».

«التجاري»: يعلن الفائز الثاني بسيارة أودي A7 والرابحين في سحب النجمة

أعلن البنك التجاري الكويتي أنه سيقوم برعاية برنامج الديوانية على محطة مارينا أف.أم اليوم الأحد الموافق 6 أكتوبر، حيث سيتم الإعلان أيضا عن الرابحين بجوائز حساب النجمة اليومي. بالإضافة إلى ذلك، فسوف يقوم البنك بالإعلان عن الرابح الثاني بسيارة أودي A7 ضمن حملة «اربح مع التجاري سيارة أحلامك» والموجهة لحاملي البطاقات الائتمانية و البطاقات المسبقة الدفع والتي توفر لعملاء البطاقات الائتمانية والبطاقات مسبقة الدفع الصادرة عن التجاري إمكانية الفوز بواحدة من ثلاث سيارات فارهة كان البنك قد رصدها للحملة منذ إطلاقها في 2 يونيو 2013 والمستمرة حتى نهاية شهر نوفمبر.

ويسر البنك التجاري دعوة عملائه لمتابعة البرنامج على الهواء مباشرة اليوم من الساعة 1 لغاية الساعة 3 عصرا وترقب إعلان البنك عن الفائز الثاني في الحملة صاحب الحظ السعيد الذي سوف تذهب إليه سيارة أودي A7 وكذلك الرابحين في سحب النجمة، بالإضافة إلى معرفة أحدث المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لجمهور العملاء وتاريخ إجراء السحب الكبير على سيارة أودي R8 الرياضية التي يختتم بها البنك حملة « أربح مع التجاري سيارة أحلامك».

حملة «التجاري»

اختيار رئيس التسويق في بنك الخليج ضمن «أمهر 50 رئيساً» في قمة التسويق العالمية

رئيس التسويق في بنك الخليج حاملا الجائزة

أعلن بنك الخليج عن اختيار مارك مجناكا، رئيس التسويق في بنك الخليج ضمن «أمهر 50 رئيس تسويق» خلال مؤتمر قمة التسويق العالمية المنعقدة تحت شعار «عالم أفضل من خلال التسويق». وقد أقيمت القمة في ماليزيا خلال الفترة من 28 إلى 30 سبتمبر 2013 في مركز بوترجايا الدولي للمؤتمرات في مدينة كوالا لمبور.

وقمة التسويق العالمية هي مبادرة أطلقها فيليب كوتلر، أستاذ كرسي أس. سي. جونسون وولده «S C Johnson Son» وأخصائي مادة التسويق الدولي في كلية كيلوغ للدراسات الإدارية العليا بجامعة نورث ويسترن في مدينة شيكاغو الأميركية. وقد تم اختيار الفائزين بجائزة «أمهر 50 رئيس تسويق» بناءً على تقييم شمل جوانب عدة كان أبرزها المنظور الاستراتيجي والأهداف التجارية، الإدارة، الالتزام وأخلاقيات العمل ، إدارة الأفراد وتوجيه فرق العمل ، الصلات المهنية والتركيز على العميل، إلى جانب إدارة الأداء وتحقيق التميز.

وتعليقاً على هذا التكريم، قال مارك مجناكا- رئيس التسويق في بنك الخليج: «يشرفني اختياري في هذه المكانة المرموقة. وإننا في بنك الخليج نسعى دوما إلى تطوير نهج واستراتيجية تسويقية ذات مستوى عالمي وفق استراتيجية البنك العامة. ولولا روح التعاون التي تحلى بها جميع أعضاء فريق التسويق والتزامهم الراسخ لما تمكنا من النجاح». وأضاف قائلا: «ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من شركة الوقع والصدى ، الكويت BBDO Impact Echo وOMD دبي، وشركة خيال للاستشارات وإيبسوس وغيرهم من شركائنا الذين ساعدونا في ارتياد الأسواق مزودين بأفضل المزايا التنافسية ، وعملوا معي يداً بيد لتحقيق النتائج التي نجحنا في الوصول إليها. كما أود أن أشكر لجنة التحكيم على اختيارها لي».

ويعقد مؤتمر قمة التسويق العالمية في إطار مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية وهي ثمانية أهداف إنمائية عالمية تم الاتفاق عليها من قبل جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة البالغ عددها 189 دولة وما لا يقل عن 23 منظمة عالمية لتحقيقها بحلول العام 2015. وتعتبر هذه القمة تتويجا لمسيرة الدكتور فيليب كوتلر المهنية الذي سخر شغفه بالتسويق لخدمة المجتمع. وقد ضم الحدث كوكبة من خبراء التسويق ومندوبين عن شركات ومنظمات عالمية من مختلف القارات لتبادل الآراء وبحث القضايا المشتركة على صعيد التسويق.